

علم أصول الفقه

١٤٠٣/٠٢/١٠

٨١

بالاستصحاب مقدار ما يثبت

دراسات الأستاذ:

مهدي الهادي الطهراني

خفاء الواسطة

• الأمر الثاني: في خفاء الواسطة.

• ذكر الشيخ الأعظم (قدس سره): أنه مع خفاء الواسطة يجري الاستصحاب بمسامحة العرف، و أمضى ذلك المحقق الخراساني (رحمه الله).

خفاء الواسطة

• و أما المحقق النائيني (رحمه الله) فلم يقبل ذلك، و ذكر: أن خفاء الواسطة أو بعض الارتكازات و مناسبات الحكم و الموضوع إن أوجب في دليل ذلك الحكم ظهوراً في كونه مترتباً رأساً على نفس المستصحب، إذن لم نحتج إلى التمسك في إجراء الاستصحاب بخفاء الواسطة؛ إذ الأثر الشرعي صار حقيقةً أثراً للمستصحب، فيجري الاستصحاب بلحاظه، وإلا فلا يجري الاستصحاب،

خفاء الواسطة

• و لا عبرة بمسامحة العرف في مقام التطبيق بعد أن كان مفهوم دليل الاستصحاب و مفهوم دليل ذلك الحكم واضحاً، فمفهوم دليل الاستصحاب هو ترتب الآثار التي تكون آثاراً للمستصحب بلا واسطة تكوينية، و مفهوم دليل ذلك الحكم هو أنه حكم على الواسطة لا على المستصحب، و نتيجة ذلك - لا محالة - عدم جريان الاستصحاب.

خفاء الواسطة

- تتميم حول الوسائط الخفية
- إذا كانت الواسطة بين المستصحب و الأثر الشرعي خفية يجرى الاستصحاب و يترتب عليه الأثر، و لا يكون من الاصول المثبتة*،
- * ظاهر هذا الكلام موافقه مع الشيخ الأنصاري و لكن ما يذكره في بيان معنى الخفاء هو ما ذكره المحقق النائيني فتأمل (مهدى الهادوي الطهراني)

خفاء الواسطة

- و المراد من **خفاء الواسطة** أن **العرف** - و لو بالنظر **الدقيق** - لا يرى وساطة الواسطة في ترتب الحكم على **الموضوع**، و يكون لدى **العرف** ثبوت الحكم للمستصحب من غير واسطة*، و إنما يرى العقل بضرب من البرهان كون الأثر مترتباً على الواسطة لبا، و إن كان مترتباً على ذي الواسطة عرفاً.

•
 • * فأوجب في دليل ذلك الحكم ظهوراً في كونه
 مترتباً رأساً على نفس المستصحب إذن لم نحتج إلى
 التمسك في إجراء الاستصحاب بخفاء الواسطة؛ إذ
 الأثر الشرعي صار حقيقةً أثراً للمستصحب، فيجري
 الاستصحاب بلحاظه و هذا هو ما ذكره المحقق النائيني
 فتأمل (مهدى الهادوى الطهراني)

خفاء الواسطة

- مثاله: أن الشارع إذا قال: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الخمر» يكون الموضوع للحرمة هو الخمر عرفاً، لكن العقل يحكم بأن ترتب الحرمة على الخمر لا يمكن إلا لأجل مفسدة قائمة بها، تكون تلك المفسدة علّة واقعية للحرمة.

خفاء الواسطة

- ثم لو فرض أنَّ العقل اطَّلَعَ على جميع الخصوصيات الواقعية للخمر، و حكم بالدوران و الترديد أنَّ العلة الواقعية للحرمة هي كونها مُسكرةً مثلاً، فيحكم بأنَّ إسكار الخمر علةٌ لثبوت الحكم بالحرمة، ثمَّ يحكم بأنَّ موضوع الحرمة ليس هو الخمر بحسب الملاكات الواقعية، بل الموضوع هو المُسكر بما أنَّه مُسكر،

خفاء الواسطة

• و لما كان هو متّحداً في الخارج مع الخمر حكم بحرمة بحرمته بحسب الظاهر، و لكن الموضوع الواقعي ليس إلا حيثية المسكرية؛ لأنّ الجهات التعليلية هي الموضوعات الواقعية لدى العقل، فإذا علم أن مائعا كان خمرا سابقاً و شك في بقاء خمريته، فلا إشكال في جريان استصحاب الخمرية و ثبوت الحرمة له.

خفاء الواسطة

- ولا يصح أن يقال: إن استصحاب الخمرية لا يثبت المسكرية التي هي موضوع الحكم لدى العقل إلا بالأصل المثبت؛ لأن ترتب الحرمة إنما يكون على المسكر أولاً وبالذات، وعلى الخمر ثانياً وبالواسطة.
- وذلك لأن الواسطة عقلية خفية، لا يراها العرف واسطة.

خفاء الواسطة

• و ليس المراد بخفاء الواسطة انَّ العرف يتسامح و ينسب الحكم إلى الموضوع دون الواسطة مع رؤيتها؛ لأنَّ الموضوع للأحكام الشرعية ليس ما يتسامح فيه العرف، بل الموضوع للحكم هو الموضوع العرفي حقيقة و من غير تسامح، فالدم الحقيقي بنظر العرف موضوع للنجاسة، فإذا تسامح و حكم على ما ليس بدم عنده أنه دم لا يكون موضوعاً لها، كما أنه لو حكم العقل بالبرهان بكون شيء دماً أو ليس بدم لا يكون متبعاً؛

- لأنَّ الموضوع للحكم الشرعيّ ما يكون موضوعاً لدى العرف.

خفاء الواسطة

• و السرّ في ذلك: أنّ الشارع لا يكون في إلقاء الأحكام على الأمة إلّا كسائر الناس، و يكون في محاوراته و خطاباته كمحاورات بعض الناس بعضاً، فكما أنّ المقتن العرفي إذا حكم بنجاسة الدم لا يكون موضوعها إلّا ما يفهمه العرف مفهوماً و مصداقاً، فلا يكون اللون دماً عنده، و ليس موضوعاً لها، كذلك الشارع بالنسبة إلى قوانينه الملقاة إلى العرف، فالمفهومات عرفية، و تشخيص مصاديقها أيضاً كذلك.

خفاء الواسطة

- فما وقع في كلام المُحَقِّق الخراساني رحمه الله و تبعه بعضهم: من أنَّ تشخيص المفاهيم موكول إلى العرف، لا تشخيص مصاديقها؛ فإنه موكول إلى العقل، منظور فيه؛

خفاء الواسطة

- ضرورة أن الشارع لا يكون في خطابه إلا كواحد من العرف، و لا يمكن أن يلتزم بأنَّ العرف في فهم موضوع أحكامه و مصاديقه لا يكون متبعاً بل المتبع هو العقل.

خفاء الواسطة

• و بالجملة: الشرع عرف في خطابه، لا أن الموضوعات متقيده بكونها عرفية؛ فإنه ضروري البطلان، فحينئذ يكون قوله: (لا ينقض اليقين بالشك) قضية عرفية، فإذا رأى العرف أن القضية المتيقنة عين المشكوك فيها، و أن عدم ترتب الحكم على المشكوك فيه من نقض اليقين بالشك يجرى الاستصحاب، و لو لم يكن بنظر العقل من نقضه به، لعدم وحدة القضيتين لديه هذا كله واضح.

خفاء الواسطة

- و تحقيق الكلام في هذا المقام بعد افتراض أنه ليست هنا ارتكازات و مسامحات تجعل دليل الحكم ظاهراً في كونه حكماً للمستصحب، و إلا لما كان من الاستصحاب المثبت الخفي الواسطة، و إنما دليل الحكم ظاهر في كونه حكماً لتلك الواسطة الخفية:

خفاء الواسطة

- أن المباني المتصورة في عدم حجية الاستصحاب حينما يكون الاثر بواسطة أمر تكويني عديدة*:
- * المباني التي ذكرها السيد الشهيد كلها ناظرة إلى عالم الإثبات بينما قد مر أن عدم حجية الإستصحاب حينما يكون الأثر بواسطة تكوينية إنما هو لأجل أمر ثبوتي و هو كيفية ترجيح المولى فتأمل (مهدى الهادوى الطهراني)

خفاء الواسطة

- **الأوّل**: ما اخترناه من أنّ الاستصحاب لا ينظر في لسانه إلى التعبد بالأثر و لو كان مباشراً، و إنما يثبت تعبداً نفس المستصحاب، و يترتب على ثبوته و ثبوت الكبرى التنجيز، و عندئذ من الواضح عدم جريان الاستصحاب في موارد خفاء الواسطة؛ إذ إن خفاء الواسطة لا يجعل الأثر الشرعي أحسن حالاً من الأثر المباشر، و الاستصحاب بمدلوله اللفظي لا يثبت الأثر المباشر،

خفاء الواسطة

- غاية ما هناك أنَّ العقل يحكم بترتب التنجيز عند إحراز صغرى التكليف و كبرى التكليف معاً، و من الواضح أنَّ العقل لا يحكم بالتنجيز حينما احرزت الكبرى و لكن لم تحرز الصغرى، و إنما احرز تعبداً شيء تكون الصغرى أثراً تكوينا خفياً له، و المفروض أنَّ التعبد الاستصحابي بالشيء ليس مساوقاً للتعبد بأثره.

خفاء الواسطة

- الثاني: أن الاستصحاب أثبت ذات المستصحب فقط، و هو صغرى، و نضم إليها الكبرى المعلومة فيثبت الأثر، و هو فعلية الحكم لا محالة.

خفاء الواسطة

- و هذا المبنى حاله حال المبنى السابق كما هو واضح، إذ المفروض أن الاستصحاب لا ينظر إلى الآثار، و الكبرى التي تثبت الأثر قد فرضنا أنها تثبت على الواسطة الخفية، و أنه ليست هناك مسامحة عرفية تجعل الكبرى ظاهرة في كون الأثر للمستصحاب.

خفاء الواسطة

- الثالث: أن الاستصحاب إنّما ينظر إلى الأثر المباشر، و لا يكون لدليل الاستصحاب نظر إلى الأثر مع الواسطة، و ذلك لقصور دليل الاستصحاب في نفسه، لا بلحاظ الانصراف.

خفاء الواسطة

- و إذا سلّمنا كون الاستصحاب ناظراً إلى الأثر المباشر جاءت شبهة: أن مسامحة العرف تجعل الأثر المترتب على الواسطة الخفية كأنه الأثر المباشر؛ لأنه لا يرى الواسطة لخفائها.

خفاء الواسطة

• و حلّ الشبهة ما سوف يأتي - إن شاء الله - في بحث اشتراط بقاء الموضوع من أن العرف إنما يكون حجة في موردين: (أحدهما): في باب مفاهيم الألفاظ و ظهوراتها. (و الثاني): في باب التطبيق إذا كان نظره نظراً مولوياً و إنشائياً، لا نظراً إدراكياً و إخبارياً، و ذلك كما لو قلنا بأن عناوين المعاملات أسام للمسيبات، و جاء حكم على البيع كحلية البيع مثلاً، فهنا يحكم نظر العرف الإنشائي؛ إذ يحكم مثلاً بأن المعاطاة تولد المسبب.

خفاء الواسطة

- و أمّا في المقام **فحكم العرف** يكون عبارة عن الإخبار والإدراك **في مقام التطبيق**، فيرى أن الأثر أثر للمستصحب؛ وذلك لأنه لا يرى الواسطة لخفائها. و **نظر العرف في مثل ذلك لا يكون حجةً.**

خفاء الواسطة

- **الرابع:** أن يقال: إن دليل الاستصحاب لو لا الانصراف لشمّل كل الآثار و لو كانت مع الواسطة، إلّا أنه منصرف عن الأثر مع الواسطة. و عندئذ إن قلنا: إن الانصراف أوجد قيداً في دليل الاستصحاب من قبيل قيد عدم الواسطة، أي: إننا ادّعينا الانصراف عن موارد وجود الواسطة كان ذلك حاله حال المبنى السابق؛ إذ لا يبقى في البين إلّا مسامحة العرف في التطبيق من باب عدم إدراكه للواسطة في المقام.

خفاء الواسطة

- و إن قلنا: إنَّ الانصراف أوجد قيداً أضيق من ذلك، و هو قيد عدم وجدان الواسطة لا عدم وجودها، أي: إننا ادعينا الانصراف عن موارد وجدان الواسطة، فالاستصحاب في المقام يكون حجة؛ لأنَّ المفروض أنَّ العرف لم يجد الواسطة.